



اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين

أجوبة

و

أسئلة

LAU
STOLTZFUS LIBRARY
GIFT COPY
DO NOT CIRCULATE

A
341.486
I89

اتفاقية ١٩٥١ لللاجئين

LAU LIBRARY - BEIRUT
01 JUL 2002
RECEIVED

أسئلة و أجوبة

٤ تاريخ الاتفاقية

٦ أهمية اتفاقية ١٩٥١

٨ ما هي الحماية؟

٩ اللاجئين والمهاجرون الإقتصاديون

١١ النازحون داخلياً

١٥ ما هي الحماية المؤقتة؟

١٦ "جذب" طالبى اللجوء

١٨ الدول غير المنتجة للاجئين

الغلاف:

صفار لاجئى الحرب
العالية الثانية فى
انتظار الإنقاذ



© BPK/DEU 1945

LAU LIBRARY - BEIRUT
19 AUG 2002
RECEIVED

الجدول

١٠ الجدول ١

أعداد اللاجئين فى النصف قرن الأخير

١٧ الجدول ٢

الدول الأطراف فى إتفاقية ١٩٥١ و / أو بروتوكول ١٩٦٧
الخاص بأوضاع اللاجئين : وذلك حتى ١ مايو ٢٠٠١



LIBRARY - BEIRUT

LAU

Lebanese American University

P.O.Box 13 - 5053 Beirut, Lebanon

Tel: (01) 786456 - 786464

Donated by: LAU

GIFE 26679

أرجح مجرى
لوح لطالبي
جوء آخرين فى
تفهمنا فى
١٩٥١. وهو فى
انتظار
فرصته لبدء
حياة جديدة.

وقبل شهور من الموافقة على هذه الإتفاقية، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملها في أول كانون الثاني/يناير ١٩٥١، وأثناء العقود الخمسة التالية، ظلت هذه الإتفاقية تشكل أساس الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل توفير المساعدة والحماية لما يقدر بـ ٥٠ مليون لاجئ.

وكان هذا الصك الأول مقصوداً على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوربيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن بروتوكول عام ١٩٦٧ وسع بدرجة كبيرة من نطاق الولاية المنوطة للمفوضية بعد أن

انتشرت مشكلة النزوح في مختلف أرجاء العالم، ولقد كانت الإتفاقية الأصلية ملهمة أيضاً لعدد من الصكوك الإقليمية من قبيل إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩، وإعلان كارتاجينا لعام ١٩٨٤ الخاص باللاجئ أمريكا اللاتينية.

وقد وقع ما مجموعه ١٤٠ دولة على أحد صكّي الأمم المتحدة أو كليهما، (أنظر ص ١٧)، بيد أنه مع تغير نمط الهجرة على الصعيد العالمي، ومع التزايد الجذري لأعداد الأشخاص الذين يتنقلون من مكان إلى آخر، في السنوات القريبة العهد، ثارت شكوك حول مدى ملائمة إتفاقية ١٩٥١، ولاسيما في أوروبا، التي تعتبر - بما ينطوي عليه ذلك من سخرية - مكان مولدها.

وتوفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوقت الحاضر المساعدة لما يزيد على ٢١ مليون شخص، ولا تزال هذه الإتفاقية، التي أثبتت مرونتها بقدر ملحوظ في الأوقات سريعة التغير، تشكل حجر زاوية حماية اللاجئين. ونرد فيما يلي بعض الأسئلة الأكثر شيوعاً عن الإتفاقية.



في البداية تم التصديق على إتفاقية جنيف للاجئين في ٢٨ يوليو ١٩٥١ وفتحت بعد ذلك للتوقيع

ARNIUN ARCHIVES-CH-2265

الأمم المتحدة ترغب في أن
تضمن للاجئ أوسع
مارسة ممكنة
للحقوق والحريات
الأساسية

ديباجة
إتفاقية ١٩٥١

بدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والإتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين في الجزء الأول من القرن العشرين في ظل عصبية الأمم، وهي الهيئة الدولية التي تسبقت الأمم المتحدة، وبلغت ذروتها يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٥١، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

وتبين الإتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الإجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الدول الأطراف بهذه الوثيقة، وهي تحدد بقدر متساو، إلزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة، وبعض الفئات المعينة من الأشخاص، من قبيل مجرمي الحرب غير المؤهلين للحصول على وضع اللاجئ.

تطبق الدول التعاقدة
أحكام هذه الإتفاقية على
اللاجئين دون أي تمييز بينهم

المادة ٣

؟

أسئلة
وأجوبة

من هو

اللاجئ؟

تعرف المادة الأولى من الاتفاقية اللاجئ بأنه:

"شخص يوجد خارج بلد جنسيته / جنسيتها أو بلد إقامته / إقامتها العادية وعنده خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي ولا يستطاع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للإضطهاد"

ما الذي يحتويه بروتوكول عام ١٩٦٧؟

أزال البروتوكول الحدود الجغرافية والزمينة الواردة في الاتفاقية الأصلية التي كان لا يسمح بموجبها إلا للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين، وهم بالأساس الأوروبيين نتيجة لأحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١، بطلب الحصول على وضع اللاجئ.

لماذا تعتبر هذه الاتفاقية مهمة؟

كانت هذه الاتفاقية أول إتفاقية دولية حقيقية تتناول النواحي الجوهرية من حياة اللاجئ. وقد بينت مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تكون على الأقل معادلة للحريات التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في بلد ما، وفي العديد من الحالات، الممنوحة لمواطني تلك الدولة. وتتعترف هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك إقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة.

ما الذي يحتويه إتفاقية ١٩٥١؟

تعرف الإتفاقية المقصود بلفظة "لاجئ"، وتحدد حقوق اللاجئ بما في ذلك حقوقه من قبيل حرية العقيدة والتنقل من مكان إلى آخر، والحق في التعلم، ووثائق السفر، وإتاحة الفرصة للعمل، كما أنها تشدد على أهمية التزاماته/التزاماتها تجاه الحكومة المضيفة، وينص أحد الأحكام الرئيسية في هذه الإتفاقية على حظر إعادة اللاجئين، أو الرد - إلى بلد يخشى/أو تخشى فيه من التعرض للإضطهاد. كما أنها تحدد الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين لا تشملهم هذه الإتفاقية



الحماية الدولية هي محور جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة الملايين من اللاجئين إحدى مبادرات المفوضية تساعد زوجين جواتيماليين، عادا حديثاً إلى جواتيمالا في ١٩٩٦، في تخليص أوراقهما وتوثيقها



الأزمات مثل التي في غرب أفريقيا والتي مازالت تضر بأجزاء كثيرة من العالم تبرز أهمية إتفاقية عام ١٩٥١.

UNHCR/TAYLOR/DIA.GTN.2001

■ ما هي الحماية؟

تقوم الحكومة بإنفاذ قوانين البلد وعندما تكون الحكومات عاجزة أو غير مستعدة للقيام بذلك، وفي أحيان كثيرة أثناء صراع أو حرب أهلية، يفر الأشخاص التي تكون حقوقهم الأساسية مهددة من أوطانهم. وفي أغلب الأحيان، إلى بلد آخر، حيث يتم تصنيفهم كلاجئين ويكفل ويضمن لهم الحقوق الأساسية.

■ من الذي يحمي اللاجئين؟

تقع على عاتق الحكومات المضيفة، بصفة أساسية، مسؤولية حماية اللاجئين. وتعتبر البلدان الـ ١٤٠ الأطراف بإتفاقية عام ١٩٥١ و / أو البروتوكول ملزمة بتنفيذ أحكامها. وتحتفظ المفوضية بدور رقابي مؤقت، وتتدخل حسب الإقتضاء لضمان منح اللاجئين الفعليين اللجوء وعدم إرغامهم على العودة إلى

بلدان يخشى أن تتعرض فيها حياتهم للخطر. وتلتزم الوكالة السبل من أجل مساعدة اللاجئين على بدء حياتهم مجدداً، إما من خلال الاندماج المحلي، أو العودة الطوعية إلى أوطانهم أو، إن لم يكن ذلك ممكناً، من خلال إعادة توطينهم في بلدان "ثالثة".

■ هل لا تزال هذه الإتفاقية ملائمة لللفية الجديدة؟

نعم. فقد اعتمدت في الأصل من أجل معالجة عواقب الحرب العالمية الثانية في أوروبا والتوترات المتنامية بين الشرق والغرب. ورغم أن طبيعة الصراعات وأنماط الهجرة قد تغيرت في العقود المتداخلة، إلا أن هذه الإتفاقية قد أثبتت مرونتها بدرجة كبيرة في المساعدة على حماية ما يقدر بـ ٥٠ مليون شخص في جميع أنواع الحالات، وطالما أستمروا بضطهاد الأفراد والجماعات فسيكون هناك حاجة إلى الإتفاقية.

تمنع الدول التناقذة عن فرض جزاءات بسبب الدخول أو الوجود غير الشرعي على اللاجئين

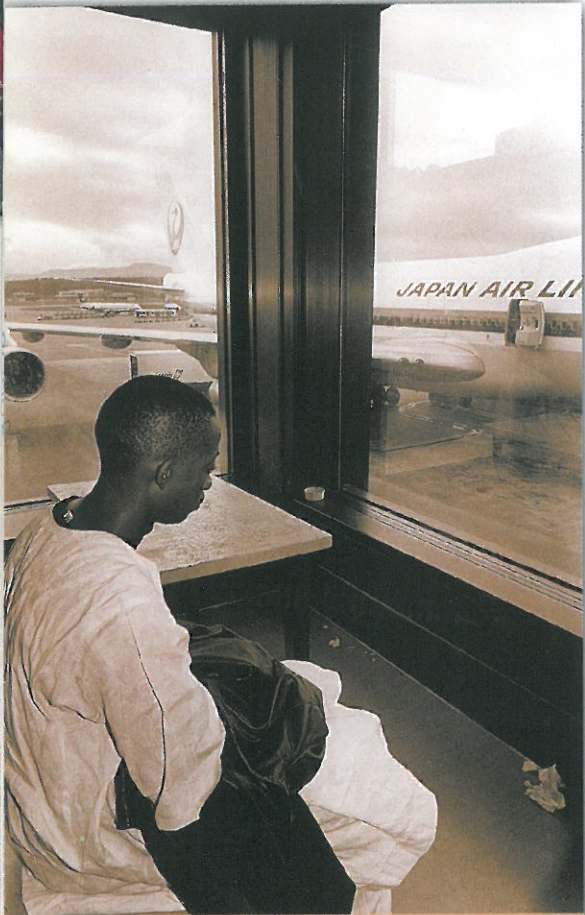
المادة ٣١

■ هل المقصود بالإتفاقية إن تنظم تنقلات المهاجرين؟

لا. فهناك ملايين من المهاجرين "الإقتصاديين" وغيرهم من المهاجرين قد اغتنموا تحسن وسائل الإتصال في العقود القليلة الماضية من أجل التماس حياة جديدة في بلدان أخرى، وبصفة أساسية البلدان الغربية. بيد أنه يجب ألا يخلط بينهم - حيث يحدث ذلك في بعض الأحيان - وبين اللاجئين الفعليين الذين يفرون من الإضطهاد الذي يهدد حياتهم وليس بسبب مجرد ضائقة اقتصادية. إن أنماط الهجرة الحديثة قد تكون في غاية التعقيد وتحتوي على مزيد من المهاجرين الإقتصاديين، اللاجئين الحقيقيين وآخرين. وتواجه الحكومات مهمة صعبة تتمثل في فصل المجموعات المختلفة ومعاملة اللاجئين الحقيقيين بالطريقة المناسبة من خلال إجراءات لجوء ثابتة وعادلة.

تسمح الدول التناقذة للاجئين نفس المعاملة الخاصة بالواطنين بالنسبة للتعليم الابتدائي.

المادة ٢٢



UNHCR/A.HOLLMANN/CHE.22120

البحث عن اللجوء دائماً ما يتم تشاكيه و تعقیده بحركة الملايين من المهاجرين الإقتصاديين نجيري ينتظر مصيره مطار زيورخ

أعداد اللاجئين المجموع السنوي على النطاق العالمى (حتى أول يناير)

١٩٥١	١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦١	٢,٤٦٠,٢٠٧
١٩٦٢	٢,٣٧٠,٧٢٥
١٩٧٧	٢,٧٧٢,٠٠٠
١٩٧٨	٣,٣٣٨,٧٠٠
١٩٧٩	٤,٦٢٧,٠٣٥
١٩٨٠	٥,٦٩١,٩٠٠
١٩٨١	٨,٢٢٩,٣٠٠
١٩٨٢	٩,٨٢٦,٠٠٠
١٩٨٣	١٠,٣٧٥,٦٠٠
١٩٨٤	١٠,٨٨٢,٨٠٠
١٩٨٥	١٠,٥٠٦,٣٠٠
١٩٨٦	١١,٦١٣,٣٠٠
١٩٨٧	١٢,٣٩٣,٣٠٠
١٩٨٨	١٣,٢٧١,٨٠٠
١٩٨٩	١٤,٧٧٨,٢٢٤
١٩٩٠	١٤,٩١٦,٤٩٨
١٩٩١	١٧,٢٠٩,٧٢٢
١٩٩٢	١٧,٠٠٧,٤٨٣
١٩٩٣	١٨,٩٩٨,٧٧٧
١٩٩٤	٢٣,٠٣٣,٠٠٠
١٩٩٥	٢٧,٤٣٧,٠٠٠
١٩٩٦	٢٦,١٠٣,٢٠٠
١٩٩٧	٢٢,٧٢٩,٠٠٠
١٩٩٨	٢٢,٣٧٦,٣٠٠
١٩٩٩	٢١,٤٥٩,٥٥٠
٢٠٠٠	٢٢,٢٥٧,٣٤٠
٢٠٠١	٢١,١٢٦,٠١٠



UNHCR/KOBAYASHIDA IMP. 1999

تساعد مفاوضات الأمم المتحدة لشتون اللاجئين النازحين داخلياً ويتضمن ذلك هؤلاء الأشخاص فى تيمور. ولكن لا توجد حماية قانونية محددة لتلك الفئة من الأشخاص النازحين.

بين ٢٠ و ٢٥ مليون شخص على النطاق العالمى. وتدور فى الوقت الحاضر مناقشات واسعة النطاق على الصعيد الدولى حول طريقة أفضل يمكن بها توفير الحماية لهؤلاء الأشخاص النازحين. ومن الذى يقوم بذلك.

هل باستطاعة الإتفاقية أن تحل مشكلات اللاجئين؟

يصبح الأشخاص لاجئين. إما على أساس فردى أو كجزء من نزوح جماعى. وذلك بسبب مشكلات سياسية، أو دينية، أو عسكرية، أو غير ذلك من المشكلات التى تنشأ فى بلد موطنهم. ولا تستهدف الاتفاقية معالجة هذه الأسباب الجذرية. بل التخفيف من نتائجها وذلك عن طريق منح درجة من الحماية القانونية الدولية وغيرها من المساعدات للضحايا. ومساعدتهم فى نهاية الأمر على بدء حياتهم من جديد. ومن الممكن أن تسهم الحماية بدرجة ما فى التوصل إلى حل شامل. غير أنه مع تزايد أعداد اللاجئين بدرجة كبيرة فى العقود القليلة العهد، بات واضحاً أن العمل الإنسانى لا يمكن أن يكون بديلاً عن العمل السياسى فى حل أزمت المستقبل أو إجتنابها.

ما هى الإلتزامات التى تقع على عاتق اللاجئين؟

على اللاجئين أن ينصاعوا لقوانين وأنظمة بلد اللجوء الذى يقيمون فيه.

هل تشمل الإتفاقية الأشخاص النازحين داخلياً؟

ليس بوجه خاص. فاللاجئون هم أشخاص عبروا حدوداً دولية إلى بلد ثانٍ إلتماساً للملاذ. أما الأشخاص النازحون داخلياً فقد يكونوا قد هربوا لأسباب ماثلة، غير أنهم يبقون فى أراضيتهم وبذلك يظلون خاضعين لقوانين تلك الدولة. وفى أزمت بعينها. تقدم المفوضية المساعدة للعديد من الملايين. ولكن ليس لكافة النازحين داخلياً الذين يقدر عددهم بما

ما هو الفرق بين اللاجئين والمهاجرين الإقتصاديين؟

يفادر المهاجر الإقتصادى عادة بلده طواعية من أجل إلتماس حياة أفضل. وإذا أختار أن يرجع إلى وطنه فسوف يستمر فى الحصول على حماية حكومتهم. بينما، يقر اللاجئين بسبب التهديد بالإضطهاد ولا يمكن أن يعودوا بأمان لأوطانهم فى ظل الظروف التى كانت سائدة آنذاك.

كل لاجئ عنده واجبات تجاه البلد الذى يحل فيه

المادة ٢

■ هل المطلوب من البلد الموقع على الاتفاقية أن يمنح لجوءاً دائماً لجميع اللاجئين؟

لا تمنح الاتفاقية الحماية التلقائية أو الدائمة. وقد تنشأ حالات يندمج فيها اللاجئون بصورة دائمة في بلد لجوئهم، غير أنه في أحوال مغايرة قد تزول عن شخص ما صفة اللاجئ، عندما يزول الأساس الذي أدى إلى منحه أو منحها وضع اللاجئ. وتعتبر العودة الطوعية للاجئين إلى بلد منشأهم هي الحل المفضل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك فقط عندما تسمح الأحوال السائدة في بلد المنشأ بالعودة المأمونة.

العودة الطوعية في هذه الحالة إلى لاوس هي الحل المفضل لإنهاء الأزمة



UNHCR/M. MICAUD/DIA LAO 1991

يحظر على الدولة المتعاقدة طرد أو رد اللاجئ بأي صورة إلى الحدود أو الأقاليم حيث تكون حياته مهددة.

المادة ٣٣

■ هل يمكن أن ترفض الدول غير المنضمة إلى الاتفاقية الاعتراف باللاجئين؟

إن مبدأ عدم الرد أو الطرد - العودة الإجبارية للأشخاص إلى الدول التي يتعرضوا فيها للإضطهاد - هو جزء من القانون العرفي الدولي وهو ملزم لكافة الدول. وبالتالي فإنه لا ينبغي أن تقوم أي حكومة بطرد أو رد أي شخص في مثل هذه الظروف.



©G.UUTUNOKU/AF/ABR

السلحون أو الجنود لا تشملهم
الإنفاقية

هل باستطاعة الجندي أن يكون لاجئاً؟

اللاجئ هو شخص مدني. فالجنود السابقين على سبيل المثال يمكن أن يتأهلوا لوضع اللاجئ. ولكن الشخص الذي يستمر في الاشتراك في أنشطة عسكرية لا يمكن النظر في منحه اللجوء.

ما هي "الحماية المؤقتة"؟

في دول آمنه ولكن بدون أية ضمان للجوء الدائم والمستمر. وبالتالي فإن "الحماية المؤقتة" من الممكن أن تعمل في ظروف معينة لفائدة الحكومة ولمتمسسى اللجوء سواء بسواء. غير أنها تكمل فقط ولا تعد بديلاً لإجراءات الحماية الواسعة ويتضمن ذلك منح اللجوء الذي توفره الإنفاقية.

من هم الذين لا تشملهم هذه الإنفاقية؟

الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد السلام. أو جريمة حرب. أو جرائم ضد الإنسانية. أو جرائم جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء.

ما هو "عميل الإضطهاد"؟

يشير هذا المصطلح إلى شخص أو منظمة - حكومات. أو ثوار. أو جماعات أخرى - ترغم الناس على الفرار من ديارهم. غير أن منشأ الإضطهاد ليس عاملاً حاسماً في تحديد ما إذا كان الشخص مؤهل لوضع اللاجئ. إذ أن المهم هو ما إذا كان شخص ما يستحق الحصول على حماية دولية أم لا بسبب عدم توافر هذه الحماية في بلد المنشأ

توفر الدول في بعض الأحيان "الحماية المؤقتة" عندما تواجه تدفقاً جماعياً مفاجئاً من الأشخاص - مثلما حدث أثناء الصراع الذي نشب في يوغوسلافيا السابقة في السنوات الأولى من التسعينات - وعندما تتعرض أنظمتها الخاصة بمنح اللجوء لضغوط هائلة. وفي هذه الظروف فإن الأشخاص يمكن أن يعترف بهم سريعاً

©BLACK STAR/L QUINONES/KOS.1999



لاجئون من كوسوفو أثناء وصولهم إلى الولايات المتحدة حيث كانوا قد تلقوا حماية مؤقتة في عام ١٩٩٩

يجب على الدول المتعاقدة أن تصدر لكل لاجئ على أرضها بطاقة هوية.

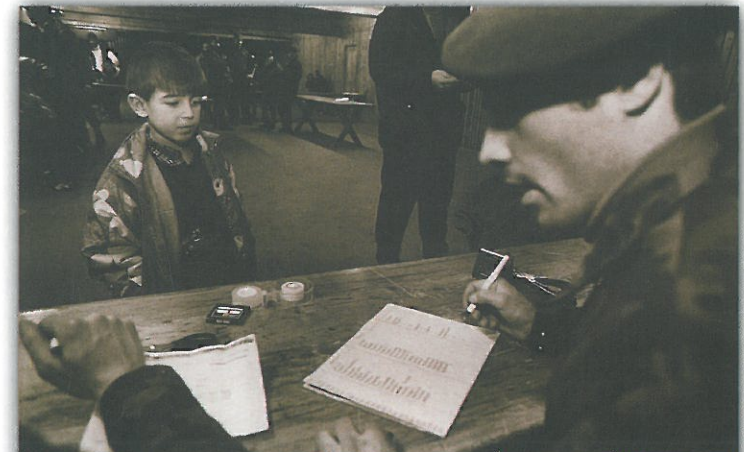
المادة ٢٧

هل هناك بعض البلدان مثل البلدان الموجودة في أوروبا، مغمورة بطالبي اللجوء؟

الدول حول العالم بما في ذلك بعض الدول في أوروبا تعتقد أنها مغمورة بطالبي اللجوء، ورغم أن الأعداد قد تزايدت في البضعة عقود الأخيرة في مناطق كثيرة، إلا أن اهتمامات الدول الفردية نسبية. فالقاعدة أن بعض الدول في أفريقيا وآسيا والتي تمتلك موارد إقتصادية أقل بكثير من الدول الصناعية تستضيف في بعض الأحيان أعداد أكبر من اللاجئين لمدد أطول.

هل الإنضمام إلى الاتفاقية يعد عامل جذب نحو زيادة أعداد طالبي اللجوء؟

لا، بعض الدول التي تستضيف أعداد كبيرة من السكان اللاجئين ليست أطراف بالصكوك الدولية الخاصة باللاجئين، فالإعبارات الجيوبوليتيكية (الجغرافية السياسية) أو الإرتباطات العائلية تلعب دوراً أكثر أهمية فيما يتعلق بجاذبية المكان.



بعض الدول الأوروبية تدعى بأنها مغمورة بطالبي اللجوء. الجنود السويسريون ساعدوا في إجراءات تقديم أعداد كبيرة من طالبي اللجوء بما في ذلك هذا الطفل من البلقان وذلك في نهاية الثمانينات.

تاريخ الدخول إلى حيز النفاذ:

٢٢ أبريل ١٩٥٤

(الإنفاقية)

٤ أكتوبر ١٩٦٧

(البروتوكول)

عند أول مايو ٢٠٠١:

إجمالي عدد الدول الأطراف

بإتفاقية عام ١٩٥١، ١٣٧

دولة

إجمالي عدد الدول المنضمة

إلى بروتوكول عام ١٩٦٧:

١٣٦ دولة

الدول المنضمة إلى كل من

الإنفاقية والبروتوكول:

١٣٣ دولة

الدول المنضمة إلى الصكين

الدوليين أو إلى واحد منهما

١٤٠ دولة

الدول المنضمة إلى إنفاقية

فقط: ١٩٥١

مدغشقر، موناكو، ناميبيا

و سانت فينسنت وجزر

غراندن

الدول المنضمة إلى

بروتوكول ١٩٦٧ فقط:

الرأس الأخضر، الولايات

المتحدة الأمريكية و فينزيولا

الدول الأطراف

في إتفاقية ١٩٥١ و / أو

بروتوكول ١٩٦٧ الخاصين بأوضاع اللاجئين

(قائمة بـ ١٤٠ دولة حتى أول مايو ٢٠٠١)

ألبانيا	الدانمارك	كرجستان	سانت فينسنت و جزر غراندن
الجزائر	جيبوتي	لاتفيا	ساماو
أرجو	الدومينكان	ليسوتو	ساوتام وبرتسب
انتجوا و بربادوس	جمهورية الدومينكان	ليبيريا	السنگال
الأرجنتين	الإكوادور	ليشتنشتين	سيشيل
أرمينيا	مصر	ليتوانيا	سيراليون
أستراليا	السيلفادور	لوكسمبورج	سلوفاكيا
النمسا	غينيا الإستوائية	مقدونيا	سلوفينيا
أزربيجان	إستونيا	(جمهورية يوغوسلافيا	جزر سولومون
البهاماس	أثيوبيا	(السافرة)	الصومال
بلجيكا	فيجي	مدغشقر	جنوب أفريقيا
بلير	فنلندا	ملاوي	أسبانيا
بنين	فرنسا	مالي	السودان
بوليفيا	الجابون	مالطة	سورينام
البوسنة والهرسك	جامبيا	موريتانيا	سوازيلاندا
بتسوانا	جورجيا	المكسيك	السويد
البرازيل	ألمانيا	موناكو	سويسرا
بلغاريا	غانا	المغرب	طاجيكستان
بوركينافاسو	اليونان	موزمبيق	تنزانيا
بورندي	جواتيمالا	ناميبيا	توجو
كامبوديا	غينيا	هولندا	ترينداد و توباغو
الكاميرون	غينيا بيساو	نيوزلاندا	تونس
كندا	هايتي	نيكاراجوا	تركيا
الرأس الأخضر	الفاتيكان	النيجر	تركمنستان
جمهورية أفريقيا الوسطى	هندوراس	نيجيريا	توفالو
تنشاد	المجر	النرويج	أوغندا
شيلي	أيسلندا	بانا	المملكة المتحدة
الصين	إيران	غينيا الجديدة	الولايات المتحدة الأمريكية
كولومبيا	أيرلندا	بورجواي	أورجواي
كونغو	إسرائيل	بيرو	فرنزيلا
كوستاريكا	إيطاليا	الفلبين	اليمن
ساحل العاج	جاميكا	بولندا	يوغوسلافيا
كرواتيا	اليابان	البرتغال	زامبيا
قبرص	كازخستان	رومانيا	زيمبابوي
جمهورية التشيك	كيتيا	روسيا الإخادية	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	كوريا	رواندا	

صادر عن :
مفوضية الأمم
المتحدة لشؤون
اللاجئين

قسم شؤون
الإعلام

P.O.Box 2500
1211 Geneva 2
Switzerland

www.unhcr.ch

للحصول على
معلومات
واستفسارات يرجى
الاتصال بـ :

Public Information
hqpio@unhcr.ch



الرجوع إلى
الوطن دائماً هو
الحل الأمثل
لللاجئين في
كافة أنحاء
العالم

■ هل أي دولة يمكن إعتبارها أمنة فيما يتعلق بعدم إنتاج لاجئين ؟

لا. فحتى في الدول التي ليست بها
بشكل عام مخاطر حقيقية للتعرض
للإضطهاد فإن إدعاءات المواطنين يجب
أن تؤخذ في الإعتبار. ويجب أن يتم ذلك
من خلال اجراء سريع بشرط أن يكون
هناك إستجواب عادل لطالب اللجوء .

■ كيف يمكن أن يعرض الإنضمام على حكومة بعينها أو على سكان محليين ؟

بالتقيد الذي يتم دائماً طرحه. فإن تحمل
اللاجئين فقط بدلاً من منحهم الوجود
القانوني من الممكن أن يخلق منطقة رمادية
والتي بدورها يمكن أن تضحل لتصبح
مشكلة سياسية وأمنية حقيقية .

■ هل الإنضمام يخترق سيادة الدولة ؟

السيادة ليست مطلقة حيث تتضمن
العلاقات الدولية درجة معقولة ومقبولة
من الحلول الوسطية. والصكوك الدولية
لللاجئين توفيق بين مصالح الدولة
والحماية. فإن منح اللجوء على سبيل
المثال لم يدرج في صكوك اللاجئين وإنما
يستمر في أن يمنح بناء على عقلانية
الحكومات الفردية.

بعض المخاوف المحلية مرتبطة بقراءة أو تصور
خاطيء للاتفاقية . فالإتفاقية والبروتوكول
ليس أكثر من إطار قانوني عام يمكن للدول
بناء سياستها الخاصة باللاجئين . كما أن
الإلتزامات المفروضة على الحكومات ليست

يمنح اللاجئين نفس الحرية التي تمنح
للمواطنين لممارسة شعائهم الدينية
والتربية الدينية لأولادهم

المادة ٤



اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين

أجوبة

و

أسئلة

LAU
STOLTZFUS LIBRARY
GIFT COPY
DO NOT CIRCULATE

A
341.486
I89a